العلة النحوية في المعرب من الأسماء في كتاب شرح لباب الإعراب لأحمد الغنيمي ت١٠٤٤هـ

الباحث: عمر محمد دلف
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة الأنبار

أ.م.د. خليل إبراهيم علاوي
كلية التربية للعلوم الإنسانية
جامعة الأنبار

الكلمات المفتاحية: العلة، النحوية، أحمد الغنيمي، المعرب من الأسماء.

الملخص:

يتناول هذا البحثُ العلةَ النحوية في المعرب من الأسماء في كتاب (شرح لباب الإعراب لأحمد الغنيمي 1044 هـ)،والعلة النحوية أهميتها كبيرة، وذلك لارتباطها بالدرس النحوي كما أن العلة أظهرت الجهود العقلية التي كانت يتمتع بها النحاة، والعلة كانت في القرن الأول والثاني الهجري واضحة وخالية من القياس، أما وضعها في القرن الرابع الهجري فقد كان يختلف عما كانت عليه فقد أصبحت معقدة وذلك بسبب اختلاط علم النحو بالعلوم الأخرى ولا سيما الجدلية. والنحاة القدامى كان لهم الفضل في تأليف هذه العلل وفي مختلف موضوعات النحو، أما النحاة المتأخرون فهم جامعون لتلك العلل وكان الغنيمي واحداً منهم.

العلة الأولى: العلة في إختيار حركة الفتحة على نون الاثنين، واختيار الكسرة لنون الجمع.

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقَلَّ مَن بكسرٍ نطق

ونون ما ثُني والمحلق به بعكس ذاك استعملوهُ فانتبه[1]

أجمع النحويون على أن الزيادة في جمع المذكر نونٌ مفتوحة، في حين تكون النون مكسورة في حالة التثنية، وهذا هو القياس.[2]

قال الغنيمي: "وأما اختصاص الجمع بفتح النون فللتخفيف في اللفظ؛ لأن قبلها في الرفع واو قبلها ضمة، وفي النصب والجر ياء قبلها كسرة، فلو ضُمَّت أو

كُسِرَت لثقل اللفظ جداً"[3] ، وأما ما يخص كسر نون المثنى فقد أوضح الغنيمي أنها كُسرت لالتقاء الساكنين.[4]

فأمَّا مسألة فتح النون في الجمع عند الغنيمي فمدارها الخفة والثقل، وهي علة علل بها المبرد حين قال: "لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها؛ وذلك أنها تقع واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيمُ توالي الكسرات والضَّمات مع الياء والواو ففتحت".[5]

وتفسير هذه العلة أن الجمع يكونُ بواو مضموم ما قبلها، وياء مكسور الذي قبلها، فلو كسرنا النون في الجمع لتحولوا في حالة الرفع من واو مضموم ما قبلها إلى حركة الكسرة، والعرب ليس في كلامهم الخروج من الضمة إلى الكسرة إلا في الذي لم يُسَمَّ فاعله في الأفعال، مثل: "ضُرب" و "شُتم" وهذا مستثقل، وفي حالة النصب والجر لو كُسرت النون "نون الجمع" لخرجوا من ياء يكونُ ما قبلها مكسور إلى كسرة، فهذه الحالة يتوالى عليهم الذي يستثقلون، فالفتحة أخف عليهم في البناء الأثقل، أما عدم اختيار الضمة بسبب كون الضمة أثقل الحركات.[6]

وأما مسألة كسر النون في المثنى فقد تبع الغنيميُ المبردَ أيضاً، قال المبرد: "وَكُسِرَت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا"[7]، والى هذه العلة ذهب كلٌ من ابن بابشاذ[8] والجزولي.[9]

وأما سيبويه فعلل هذه المسألة حين قال: "وإذا جَمعت على حدِّ التثنية لحقتها زيادتان: الأُولى منها: حرف المد واللين، والثانية: نون، وحال الأُولى في السكون وترك التنوين، وانها حرف الإعراب حال الأُولى في التثنية إلا إنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين".[10]

إذن فالعلة التي عَلَّلَ بها سيبويه هي عِلَّةُ فرق، وعلةُ الفرق نوع من أنواع العلل، ذكرها السيوطي في تقسيمه للعلل، ومثل لها من ذهاب بعض النحاة إلى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ من أَجل التفريق بينهما[11]، ولهذه العلة عَلَّلَ الأخفش[12]، وكذلك ابن كيسان[13]، وتبعهم كذلك ناظر الجيش.[14]

فمثلا قال ناظر الجيش: "ولو قِيلَ حُركت بالفتح للفرق بينها وبين نون الاثنين لكان أولى".[15]

والفراء قد وضح لم كانت نون التثنية مكسورة وكانت مفتوحة في الجمع، وضح ذلك برأي مفاده: أن النون في التثنية إنما كُسرت؛ بسبب أن الألف في نية

الحركة في حالة التثنية، وأما النون ففتحت في الجمع وذلك لكون الياء والواو ليستا في نية الحركة، وان الذي كان في نية الحركة أو كان متحركا فان الساكن الذي بعده اذا حُرك كُسر، ومثال ذلك: "دمنة لم تكلم"، فهذا متحرك وقد كُسر الساكن الذي بعده، وحرف الألف في نية الحركة، وقد حُرك الحرف الساكن الذي بعده، والذي لم يكن في نية الحركة فان الساكن الذي بعدها يُفتح، ومثال ذلك: "أين" و "كيف"، والذي يشبههما.[16]

غير أن السيرافي ردَّ هذا الرأي حينما قال: "وهذه دعاوى يحتاج عليها إلى براهين على أنها قد صح فسادها، فمن ذلك انا نقول: "أمس"، والميم ليست في نية الحركة، و "جير" وليست الياء في نية الحركة".[17]

وكان للوراق رأي في هذه المسألة، وكان مفاد تعليله: أن التثنية قبل الجمع، أي: أن المثنى سابق الجمع، وحق الساكن اذا حُرِّك حُرِّك بالكسر، عندها تكون نون التثنية قد استحقت الكسر على الأصل؛ لأنها سابقة الجمع، فحينها ذهبت الكسرة إلى نون التثنية، وبذلك لا نَقْدِرُ أن نضعها - أي: الكسرة - لنون الجمع؛ حتى لا تلتبس بنون التثنية، فبقي من الحركات المسموح وضعها على نون الجمع الضمة والفتحة، فأما الضمة ثقيلة فسقطت، فبقي لنا من الحركات الفتحة، فوُضعت على نون الجمع.[18]

وأما ابن فلاح اليمني فعلل اختيار الفتح لنون الجمع، واختيار الكسر لنون التثنية بقوله: "إن التثنية اخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخص الأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف؛ طلبا للتعادل".[19]

العلة الثانية: العلة في جعل الحرف الذي قبل الياء مفتوحاً في حالة التثنية، ومكسوراً في حالة الجمع.

يكون الحرف الذي قبل ياء المثنى مفتوحاً، قال الله ﷻ: (ربنا واجعلنا مسلمَينِ لكَ).[20]

والحرف الذي قبل ياء الجمع مكسوراً[21]، قال الله ﷻ: (هو الذي يصلي عليكم وملائكتهُ ليخرجكم من الظلماتِ إلى النورِ وكان بالمؤمنينَ رحيماً).[22]

ولمسألة فتح الحرف الذي قبل الياء في المثنى، وكسر الحرف الذي قبل الياء في الجمع، قال الغنيمي: "وإنما كسروا ما قبل الياء في الجمع للفرق بينه وبين المثنى حيث فتحوا فيهِ ما قبل الياء ولم يعكسوا".[23]

أي أنهم وضعوا الفتحة على الحرف الذي قبل الياء في المثنى، من أجل أن يفرقوا بينه وبين الحرف الذي قبل الياء في الجمع، وان تعليل الغنيمي مؤيد لتعليل سيبويه، الذي وضح أن الذي دعا إلى فتح الحرف الذي قبل ياء المثنى، وكسر الحرف الذي قبل ياء الجمع هو للفرق بينهما.[24]

ولعلة الفرق التي علل بها سيبويه، ذهب الباقوليُّ فقال: "ففتح ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع للفرق بين الحالتين"[25]، وأما السيرافي فوضح هذه المسألة من وجوه:

أولها: إن حرف التثنية حينما أُضيف إلى الواحد ليدل على التثنية؛ صار مشابها للهاء التي تُضَاف إلى الواحد، لتدل على التأنيث، وهذه الهاء يُفتَح ما قبلها، وَلَمَّا فُتِح ما قبلها فُتِح الحرف الذي قبل ياء التثنية لهذه المشابهة.

ثانيها: إنَّ الألف هو بعض علامات التثنية، والألف لا يكون قبلها إلا حرفا مفتوحا، ففتحوا ما قبل غيرها من الأحرف، من أجل أن لا يختلف، إذ ليس هناك علة ملحة تضطر إلى المخالفة.

ثالثها: إنَّ التثنية تكون أكثر في الكلام من جمع المذكر السالم، والسبب في كونها أكثر؛ أنها على منهاج واحد، بخلاف الجمع فيقع فيه مكسر وسالم، وان جمع التكسير كما هو معلوم يخلو من هذه العلامات، ومثال ذلك: "ثياب" و "مساجد" و "أكلب"، فحينما كانت التثنية أكثر من جمع المذكر السالم أعطوا واختاروا لها الحركة الخفيفة.

رابعها: إنَّهم حينما احتاجوا إلى تحريك الذي قبل حرف التثنية لأنه ساكن حركوه بأخف الحركات، إذ كان ذلك إلى الخفة وعدم التكلف بالأثقل.[26]

وعلل العكبري في لزام أن يكون الحرف الذي قبل الياء مفتوحاً في المثنى، ومكسوراً في الجميع، حين قال: "وإنما فُتح ما قبل ياء التثنية، وكُسر ما قبل ياء الجمع لأربعة أوجه:

أحدها: إنَّ الفتحة أخف، والتثنية اكثر فجعل الأخف للأكثر تعديلاً.

الثاني: إنَّ الألف لَمَّا أُختصت بالتثنية ولم يكن قبلها إلا مفتوحاً حُمِل النصب والجر عليه، طردا للباب، ولم يكن ذلك في الجمع.

الثالث: إن نون التثنية مكسورة لما نبينه، فكان ما قبل الياء تعديلا.

الرابع: إن حرف التثنية يدل على معنى في الكلمة، ففُتح ما قبله كحرف التأنيث".[27]

وعلل ابنُ يعيش هذه المسألة بقوله: "وإنما اشترط في الياء أن يكون ما قبلها مكسورا، تَحرُّزاً من ياء التثنية فإن التثنية في الجر والنصب بالياء، ويكون ما قبل يائها مفتوحاً".[28]

والى هذه العلة عَلَّلَ ابنُ عقيل الذي قال: "إن الياء تخلف الألف في المثنى والملحق به، في حالتي الجر والنصب، وإنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، نحو: رأيت الزيدَينِ كليهما، ومررت بالزيدَينِ كليهما، واحترز بذلك عن ياء الجمع، فان ما قبلها لا يكون إلا مكسورا، نحو: مررت بالزيدِينَ".[29]

والعلّة عند ابن يعيش هي علّة احتراز، والاحتراز لغة: من احترزت من كذا، وتحرَّزت منه، أي: توقيته، واحترز منه وتحرَّز، أي: جعل نفسه في حِرزٍ منه.[30]

العلة الثالثة: علة تجريد المثنى من النون في حالة الإضافة.

إنَّ نون التثنية والجميع لها حالات:

الحالة الأولى: كون نون التثنية عوض عن الحركة والتنوين في حالة اذا لم يكن الاسم المتمكن مضافاً ولا محلى بـ "أل"، مثل قولك: "رجلان، وفرسان، وغلامان"، ألا ترى أنك حينما تفرد الواحد على هذا الحد وجدت الحركة والتنوين جميعاً في ذلك الاسم فتقول: "رجلٌ، وغلامٌ، وفرسٌ".

الحالة الثانية: كون النون عوض عن الحركة، وذلك مع الاسم المعرف ب "أَل"، نحو قولك: "الغلامان، الرجلان، الزيدان"، فالنون تكون ثابتة مع لام المعرفة، مثل ما تثبت معها الحركة، ومثال ذلك: "الغلامُ، الرجلُ"، وكذلك في النداء كقولك: "يا رجلان، ويا غلامان"، ألا ترى أن المفرد من هذين الاسمين لا تنوين فيه، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها.

الحالة الثالثة: كون النون عوضاً عن التنوين وحده، وهذا يحدث في حالة الإضافة، مثل: "قام غلاما زيدٍ"، و "مررت بصاحبي عمرٍ"، إلا أنك قمت بحذفها كما تقوم بحذف التنوين.[31]

أي: أنَّ النون في المثنى تسقط في حالة الإضافة، فعند قولك: هذان غلامان زيدٍ، فإنَّ النون هنا كما ترى قد سقطت بسبب إضافة الغلامانِ لزيدٍ.[32]

والغنيمي تطرَّق لمسألة حذف النون في حالة التثنية عندما يكون الاسم مضافاً حين قال: "إنما حذفت؛ لأنَّها أشبهت التنوين في كونها علامة تلي علامة الإعراب، كما أن التنوين يلي الإعراب".[33]

وعلَّـة الغنيمي تأييـد لِمَـا جـاء بـه المبرد، حيـث وضَّـح المبردُ أن النـون في المثنى هي تشـبه التنـوين في الواحـد، فـاذا قلـت في المفـرد: "هـذا غـلامٌ"، فـإنَّ التنـوين في المفـرد يحذف عند الإضافة فتقول: "هذا غلامُ زيدٍ".

ولَّـا حصـل ذلـك مـع المفـرد حصـل مـع المثنى، فـإنَّ النـون في المثنى كـذلك تحـذف عنـد الإضـافة، فتقـول: "هـذان غلامـا زيـد"، بعـد أن كانـت النـون ثابتـة في حالـة عـدم الإضـافة، لـذلك العلـة المقتضـية لحـذف النـون في المثنى هـو شـبه النـون في المثنى للتنوين في المفرد[34]، والى هذه العلة علل السيرافي[35]، وابن هشام.[36]

فمـثلا قـال ابـنُ هشـام: "إسـناد الاسـم إلى غيـره على تَنْزِيـل الثـاني مـن الأول منزلـة تنوينـه، أو مـا يقـوم مقـام تنوينـه، ولهـذا وَجَـبَ تجريـد المضـاف مـن التنـوين، في نحـو: غـلامُ زيـدٍ، ومِـن النـون في نحـو: غلامي زيـد، وضـاربي عمـرو، قـال الله تعـالى: (تبـتْ يـدا أبـي لهـبٍ وتـب) [37]، وقـال ﷺ: (إنـا مرسـلوا الناقـةٍ)[38]، وقـال تعـالى: (إنـا مهلكـوا أهـلِ هذه القريةِ)[39]، وذلك لأنَّ نون المثنى على حَده قائمة مقام تنوينِ المفرد".[40]

وعَلَّـلَ ابـنُ القـيم الجوزيـة هـذه المسـألة بـرأيٍ مفـاده: أن الاسـم اذا أُضـيف فـان التنـوين يُحـذف منـه، نحـو قـول البـاري ﷻ: (الحمـدُ للهِ ربِّ العـالمينَ)[41] ، وتُحـذف النـون في حالـة المثنى، كقـول البـاري ﷻ: (كلتـا الجنتـين) [42]، وتُحـذف النـون في الجمـع المـذكر، نحـو قـول البـاري تعـالى: (والمقيمي الصـلاةِ)[43]، أو ملحقـاً بالمـذكر، كقولـه تعـالى: (وأولـوا الأرحـامِ)[44]، فإنهـا تُحـذف في هـذه الحـالات إحترازاً مـن النـون التي تكـون سـابقة الإعراب، مثل: سلاطين، ومثل: رياحين، فهذه الأسماء لا تُحذف للإضافة.[45]

والعلـة التي عَلَّـلَ بهـا ابـنُ القـيم هي علـة إحتراز، والإحتراز بينـاه سـابقا[46]، ولا حاجة للإعادة.

العلة الرابعة: علة نصب الذي جُمع بألف وتاء مزيدتين، وَجرّه على لفظٍ واحدٍ.

إنَّ الـذي ثبـت لـدى النحـويين أن الـذي كـان جمعـه بـألف وتـاء مزيـدتين تكـون حركـة إعرابـه في النصـب نيابـةُ حركـةٍ عـن حركـة، فهـو يُنصـب بالكسـرة بـدل الفتحـة، مثل: رأيت مسلماتٍ وأكرمت مؤمناتٍ.[47]

غيـر أنَّ الأصـل يجـب أن يكـون بالفتحـة؛ لأنَّ كـلَّ موضـعٍ الضـمةُ كانـت علامـة الرفـع فيـه تكـون علامـة النصـب هي الفتحـة، مثـل: الاسـم المفـرد وجمـع التكسـير، فكـان من المفترض أن تكون علامة النصب في جمع المؤنث الفتحة قياساً.[48]

لكن جمع المؤنث هو أحد أقسام الإعراب، الذي تكون علامة الكسرة قد نابت عن الفتحة نصباً.[49]

قال الله تعالى: (خلقَ اللهُ السماواتِ والأرضَ بالحقِّ إنَّ في ذلك لآية للمؤمنينَ).[50]

فالسماوات منصوبة إعرابياً وعلامة نصبها الكسرة الظاهرة.[51]

قال الغنيمي: "وأما النصب والجر فهو على لفظٍ واحدٍ مكسور فيهما، لكن الكسرة في الجر على الأصل، وفي النصب نائبة عن الفتحة، فحملوا نصبه على جره كما حملوا في اصله، وهو جمع المذكر السالم، نصبه بالياء على جرِّه بها؛ ليلتحق الفرعُ بِأصله".[52]

وتعليل الغنيمي مداره حول الفرع والأصل، إذ اعتبر أن جمع المؤنث فرعا عن جمع المذكر، وجمع المذكر يكون إعرابه بعلامتين، فلما كان إعرابه بعلامتين أُعرب جمع المؤنث بعلامتين أيضاً، حتى يلتحق بأصله، إذن فالعلة عنده أصل.

وهو تبع بتعليله هذا علة الزجاج، الذي يرى أَنه حُمِل نصب المؤنث السالم على جره مثل ما حملوا في أصله، وهو جمع المذكر السالم، نُصِب بالياء، وجُرَّ بالياء أيضاً، والعلة في ذلك ليلتحق الفرع بأصله.[53]

ولِعلَّة حَمْلِ الفرع على أصله ذهب فريقٌ من النحاة المتأخرين، فعلَّل أبو حيان، العلة ذاتها حيث قال: "والسبب في إعراب هذا الجمع في حالة النصب بالكسرة هو أنه مشبه لما جُمع بالواو والنون، فَحُمِل فيه النصبُ على الجر في الكسرة كما حُمِلَ نصب ذلك الجمع على جره في الياء لِمَا تقرر من أن الفروع تُحمل على الأصول، وأصل هذا الجمع أن يكون للمؤنث السالم، كما ان أصل ذلك الجمع أن يكون للمذكر السالم".[54]

وقال المرادي: "إنما نُصب بالكسرة حملاً لنصبه على جرِّه، كما حُمل نصب جمع المذكر السالم على جرِّه، حملا للفرع على الأصل".[55]

ولهذه العِلّة عَلَّلَ كلٌّ من ناظر الجيش[56]، وابن عقيل[57]، والدماميني[58]، وخالد الأزهري.[59]

وأما سيبويه فقد عَلَّلَ هذه المسألة ووضح أن الذي جُمع بألف وتاء مزيدتين محمول على المذكر، لكن ليس من ناحية حمل الفرع على الأصل؛ بل من جهة أُخرى، وهي الحملُ على النظير حين قال: "ومن ثُم جعلوا تاء الجمع في الجرِّ

والنصبِ مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنَّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها".[60]

وإلى علّة سيبويه عَلَّلَ كل من المبرد[61]، والجرجاني[62]، وابن يعيش[63]، وأبو البركات الأنباري.[64]

حيث قال المبرد: "فهذا الجمع في المؤنث نظيرُ ما كان بالواو والنون في المذكر؛ لأنك فيه تسلم لبناء الواحد كتسليمك إيَّاه في التثنية، والتاء دليل التأنيث، والضمة علمُ الرفعِ، واستوى خفضه ونصبه، كما استوى ذلك في مُسلمين".[65]

والشنتمري فسَّر عِلَّة سيبويه قائلاً: "يريد أنَّهم جعلوا تاء الجمع في الجَرِّ والنَّصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامة لهذا الجمع، كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر باجتماعهما في هذا المعنى، وأشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع، كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع".[66]

وأما السيرافي فعلل بوجه مفاده: أن الألف والتاء في جمع المؤنث ليس مثل الواو والنون في جمع المذكر، لكن هي موافقة له في أشياء، ومخالفة في أشياء، فأما الخلاف: فإنها تجري – أي: التاء– تجري عليها الحركات، حركات الإعراب والألف ثابتة، ولا تتغير في جميع الحالات، والتاء تثبت عند الإضافة، مثل: مسلماتك، بخلاف النون فهي تحذف للإضافة، وأما وجه الشبه فهي سلامة اللفظ الواحد منها، وزيادة الزيادتين من أجل إيضاح المعنى، وهنا وفي هذه الحالة استويا، وحمل احدهما على الآخر.[67]

وعلَّلَ ابنُ الخشاب بوجه يختلف عما ذُكر من الآراء السابقة، حيث علَّلَ بتعليل مفاده: أنهم عدلوا عن نصب المذكر السالم بالفتحة، والعلة في ذلك؛ لأنَّ جمع المذكر السالم هو أصل، وجمع المؤنث فرع منه، فإذا كان الأصلُ وهو جمع المذكر السالم قد أُعرب بعلامتين، وهي الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجرِّ، فلو أعربنا جمع المؤنث السالم بالفتحة لكان هذا الجمع – وهو الفرع – قد أُعرب بثلاث علامات إعرابية، وهي الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجرِّ، حينها سيكون جمع المؤنث السالم الذي هو فرع هو أوسع من جمع المذكر الذي هو أصل، فلهذا السبب جعلوا الكسرة بدل الفتحة في إعراب جمع المؤنث السالم في حالة نصبه، من أجل أن لا يكون الفرع أوسع تصرفاً من الأصل.[68]

وتبع علة ابن الخشاب العكبريُّ، الذي قال: "فلو جعلوا النصب أصلاً لكان الفرع أوسع تصرفاً من أصله".[69]

والعكبري له تعلِيل آخر غير الذي تبع فيه ابن الخشاب، حيث وَجَّهَ امتناع إعراب جمع المؤنث بالفتحة في حالة النصب من قِبلِ أن المؤنث الذي يكون بالتاء في الواحد تقلب هذه التاء إلى هاء في حالة الوقف، وهذا لا يمكن في الجمع، فمثل ما غُيِّر في الواحد غُيِّر في الجمع، فَحُمِل النصب على غيره، إذ كان تغييراً ويؤنس التغيير بالتغيير.[70]

بقي أن هناك رأي مخالف لما ذكروا، ووجهُ مخالفته ليس من الناحية التعليلية فحسب، إنما من ناحية الرأي كذلك، فكان هذا الرأي رأي الأخفش، الذي وجَّه إلى بناء ما زيد بألف وتاء مزيدتين في حالة النصب، أي: أنه عندما أعرب الجمهور جمع المؤنث السالم في حالة نصبه بالكسرة فإن الأخفش خالفهم، إذ جعل هذه الكسرة كسرة بناء لا كسرة إعراب كما أَعربها الجمهور.[71]

وعلته في ذلك أنَّ هذه الكسرة التي اعتبرها كسرة بناء قد اتبعت كسرة الخفض، وكسرة الخفض هي إعراب، وكسرة النصب ليست إعراباً؛ بل بناء، واستدل بهذا المثال: "يا زيدَ بِن عبدِالله"، على مَن فتح الدال من زيد، فقاموا بإتباع حركة الدال إعراب الابن، فهنا إحدى الحركتين إعراب والأُخرى بناء.[72]

لكن السيرافي رَدَّ رأي الأخفش حين قال: "ويلزم أبا الحسن الأخفش أن يجعل فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر بناء، كقولك: "مررت بعمرَ، وذهبت إلى مساجدَ" وأشباه ذلك؛ لأن هذه الفتحة للنصب، والجرُ داخل عليه فيها، كما كانت الكسرة في التاء للجر، ودخل النصب عليها".[73]

واعترض الأشمونيُّ على رأي الأخفش كذلك حين قال: "وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وإنما نُصِب بالكسرة مع تأتّي الفتحة، ليجري على سُنَنِ أصله، وهو جمع المذكر السالم، في حَمْلِ نصبه على جَرِّه".[74]

والمحدثون كان لهم رأي وتعليل حول هذه العلة، حين وضّح عبد الستار الجواري أن الذي من أجله نُصب جمع المؤنث بالفتحة هو للفرق بين هذا الجمع جمع المؤنث وغيره من الكلمات التي تكون شكلياً نهايتها نهاية جمع المؤنث، مثل: "أوقات وأبيات".[75]

العلة الخامسة: علة ترك صرف المصروف في الشعر.

إنَّ مسألة ترك صرف الاسم المصروف في الشعر، قد قسم العلماء إلى شطرين، شطر مجوز وشطر ممتنع.[76]

قال الغنيمي: "وآراء العلماء في منع المصروف من الصرف في الشعر، ففيه أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار.

والثاني: المنع مطلقا في الشعر، وعلى ذلك اكثر البصريين، وأبو موسى من الكوفيين.

والثالث: - وهو الصحيح - الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، على ذلك أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين، قياساً على عكسه".[77]

إذن؛ فالتعليل عند الغنيمي هو تصحيحه منع المصروف من الصرف في الشعر وهي علة نقيض، حيث قال الغنيمي: "قياساً على عكسه".

ويتضح أن الغنيمي في تعليله هذا، حول مسألة ترك صرف المصروف في الشعر، قد تبع الكوفيين ومَن تبِعهم، فالكوفيون قد ذهبوا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.[78]

والى ذلك ذهب جماعة من البصريين كأبي الحسن الأخفش[79]، وتبعهم العكبري.[80]

وكانت علتهم في جواز ترك المصروف من الصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء كثيراً في أشعار العرب ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.[81]

فمثلاً قال الأخطل.

طلب الأرزاق بالكتائب إذ هوت بشبيبَ غائلة الثغور غدور[82]

فشبيب تُرك صرفه وهو منصرف.[83]

وقال الآخر:

فإلى ابن ام اناس ارحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف[84]

فأُناس تُرِك صرفها كذلك وهو منصرف.[85]

وأيد مذهب الكوفيين أبو البركات الأنباري حين قال: "والذي اذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس".[86]

فالواضح الذي ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم إلى جواز إلى منع صرف المصروف، والسبب في ذلك الجواز انهم احتجوا واستدلوا بالسَّماع.

لكن السيرافي نسب إلى الكوفيين أنهم احتجوا بقول عباس بن مرداس السلمي:

فما كان حصن ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمع[87]

فَتُرِكَ صرف مرداساً وهو أبوه وليس بقبيلة.[88]

وقول الآخر:

وممن ولد عا مر ذو الطول وذو العرض[89]

فـ "عامر" لم يُصرف؛ لأنه ليس قبيلة؛ بل هو اسم، ولو كان قبيلة للزم أن يقول ذوات الطول وذوات العرض.[90]

فَردَّ السيرافيُّ عليهم قائلا: "فأما بيت عباس بن مرداس فإن الرواية عند أصحابنا يفوقان شيخي في مجمع، وشيخه هو مرداس، ورأيت في شعر عباس بن مرداس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني "يفوقان شيخي"، وأمَّا "عامرٌ ذو الطول وذو العرض"؛ فإن عامراً أبو القبيلة فيجوز أن يعني بلفظه القبيلة، فلا يُصرَف، ثم يرد الكلام إلى لفظه فيُصرف، كما قال ﷻ: (ألا إنَّ ثمودا كفروا ربهم ألا بعداً لثمود)[91]، فَصُرِفَ الأول، وتُرِك صرف الثاني، على قراءة أكثر القراء، فَصَرْف الأول على لفظ أبي القبيلة، وتُرِك صرف الثاني لأنه أُريد بلفظ القبيلة نفسها".[92]

وأما الرأي الآخر في هذه المسألة فقد تمثل برأي البصريين، الذينَ ذهبوا إلى عدم جواز ترك صرف ما ينصرف، وعلتهم في ذلك: أن الأسماء الأصلُ فيها هو الصرف، فلو جاز تَرْكُ صرفِ المنصرف لصار ذلك مؤديا إلى رده عن أصله إلى غير أصل، ثم إنَّ هناك أمراً آخراً لو جاز تَرْكُ صرفِ المنصرف، وهو إلتباس ما ينصرف بالممنوع من الصرف.[93]

قال المبرد: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر صَرْفُ ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز ذلك؛ لأن الضرورة لا تجوِّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة".[94]

وقول المبرد يفتح لنا حديثاً آخر عن هذه المسألة، وهو صرف الممنوع من الصرف، فقد أجاز المبرد صرف ما لا ينصرف، واعتبره جائزاً في ضرورة الشعر، مؤيداً قول سيبويه الذي قال قبله: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء".[95]

والحاصل أنه جائز عند سيبويه صرف الممنوع من الصرف، وتبع سيبويه الكسائيُّ الذي أجاز أن يُصرَف الاسم الممنوع من الصرف لكن وضع استثناءً، وذلك الاستثناء متمثل بصيغة "أفعل من"، أي: أنه لا يجوز عنده صرف هذه الصيغة، زاعماً أن الذي منع صرفها هو "مَن"[96]، وإلى ذلك ذهب الفراء.[97]

العلة السادسة: علة اختيار الفتحة لجرّ الممنوع من الصرف.

إنَّ الأصل في حالة الجر أن يُجر الاسم بالكسرة، وهذا هو القياس لكن الممنوع من الصرف تكون علامة جرِّه ليس الكسرة إنما الفتحة، بشرط أن يكون الممنوع من الصرف خاليا من دخول الألف واللام عليه، أو إذا أُضيف، فإن دخلت الألف واللام أو أُضيف فإن جرّه يكون بالكسرة على القياس، ومثال ذلك: مررت بأحمدِكم، ومررت بالأحمدِ.[98]

قال ابن مالك:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يُضف أو يك بعد ال رُدِف[99]

قال الغنيمي حول اختيار الفتحة لجرّ الممنوع من الصَّرَف: "وما لا ينصرف لَمَّا كان مشابها للفعل تَبِع اثره في الخفة فأعطوه الفتحة مكان الجر"[100]، والغنيمي تبع عِلَّة سيبويه الذي قال: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء اجرى لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لِمَا يستخفون، وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء "أذهب وأعلم" فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب الكلام ووافق في البناء".[101]

أي أنَّ الاسم يكون أخف من الفعل، غير أنَّ الأسماء الممنوعة من الصرف حينما شابهت الأفعال المضارعة في بعض وجوه الشبه، ثقلت تلك الأسماء؛ بسبب هذه المشابهة، وحينما ثقلت تلك الأسماء كانت علامة جرِّها الفتحة بدل أن تكون الكسرة، والسبب في هذا من أجل تحقيق شيء من التخفيف باعتبار أن الفتحة أخفُّ الحركات.[102]

وتبع علة سيبويه كل من المبرِّد[103]، وابن السَّراج[104]، وابن بابشاذ[105]، وابن الحاجب.[106]

فمثلا قال ابْنُ السَّراج: "والذي لا ينصرف لا يدخله جرُّ ولا تنوين؛ لأنه مُضارِعٌ عندهم للفعل، والفعل لا جرَّ فيه ولا تنوين، وجرُّ مالا ينصرف كنصبه كما أن نصب الفعل كجزمه، والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل؛ لأن الجرَّ يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال".[107]

غير أن ناظرَ الجيش اعترض على رأي سيبويه مِن قِبلِ أن الممنوع مِن الصرف يُجَرُّ في حالة اقترانهِ بـ "أل"، أو كان مضافاً على الرغم أن الشبه بالفعل موجود.[108]

واعتراض ناظرِ الجيش معناه أن الممنوع من الصرف لو كان الشبه بالفعل هو الذي حرمه الكسرة، إذن فكيف يجر بالكسرة مع الإضافة ومع دخول الألف واللام عليه مع بقاء ذلك الشبه.

وعلل بعض الشراح إلى وجه آخر غير علة سيبويه، ومن هؤلاء الشراح ابن مالك، حين قال: "فهذا النوع إذا جُر نابت الفتحة فيه عن الكسرة؛ لأنَّه لو جُر بالكسرة مع عدم التنوين؛ لتُوهِّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حُذِفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبني؛ لأن الكسرة لا تكون إلا إعرابية إلا مع التنوين، أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أُضيف أو دخل عليه الألف واللام جُرَّ بالكسرة لزوال التَّوَهُّم".[109]

وقال كذلك ناظرُ الجيش: "والعلة الصحيحة لجرّه بالفتحة أنه لو جُرَّ بالكسرة مع عدم التنوين لتوهِم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حُذفت لدلالة الكسرة عليها، أو بُني على الكسر؛ لأنَّ الكسرة لا تكون إلا إعرابية إلا مع تنوين، أو مع ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أُضيف الاسم المذكور ودخل عليه الألف واللام جُرَّ بالكسرة لزوال المُوهِم"[110] ،وإلى هذه العلة علل الدلائي.[111]

والمرادي علل بوجه يختلف عن ما ذُكِر حين قال: "فلما مُنِع الكسر حُمِل جَرُّه على نصبه كما ينصب بها؛ لإشتراكهما في الفضيلة، بخلاف الرفع فإنَّه عمدة".[112]

واعتبر الأخفشُ أن الممنوع من الصرف مبني على الفتح في حالة الجر، وأما العلة في ذلك: هو أن مشابهة الممنوع من الصرف للفعل كانت ضعيفة، فعلامة الإعراب حُذفت مطلقاً، أي: التنوين، وبُني في حالة واحدة، وهي: حالة الجر؛ ليكون مثل الفعل المشابه في التعري من حالة الجر.[113]

النتائج:

1. العلة النحوية لها علاقة بالدرس النحوي.
2. العلة في بداياتها واضحة وبعيدة عن القياس.
3. لم يكن الغنيمي متعصباً لعالمٍ دون آخر، فقد كان تأييدهُ متوزع على العلماء.

الهوامش:

1. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين، ت(672هـ)، دار التعاون، د ط، د ت، ١/ ١١.
2. ينظر: الكتاب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر بن سيبويه، ت(180هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م، ١/ ١٨، والأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت(316هـ)، تحقيق: الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1420هـ - 1999م، ١/ ٤٦، وإيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، (وهو شرح على متن (التفاحة في النحو)، لأبي جعفر النحاس)، المؤلف: أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر،، ١/ ٢٤.
3. شرح كتاب لباب الإعراب، ٢٤٢.
4. ينظر: المصدر نفسه والموضع نفسه.
5. المقتضب، محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، أبو العباس المبرد، ت(285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1415هـ - 1994م، ١/ ٦.
6. ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، ت(398هـ)، تحقيق: احمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م، ١/١٤٤.
7. المقتضب، ١/ ٦.
8. ينظر: شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن احمد بن بابشاذ، ت(469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1997م، ١/ ٢٩.
9. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، الأُستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، ت(654هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ - 1993م، ١/ ١٤.
10. الكتاب، ١/ ١٨.
11. ينظر: الاقتراح في أُصول النحو، عبد الرحمن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت(911هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427هـ - 2006م، ١/ ٩٩.
12. ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي المصري، الملقب بالأخفش الأوسط، ت(315هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ- 1990م، ١/ ١٤.
13. ينظر: الموفقي في النحو، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، ت(299هـ)، تحقيق: د. الفتلي، هاشم طه شلاش، مجلة المورد، بغداد، المجلد الرابع، 1395هـ - 1975م، ٣١٨.
14. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن احمد المعروف بناظر الجيش، ت(778هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر و د. جابر محمد البراجة و د.

إبـراهيم جمعـة العجمي و د. جـابر السـيد مبـارك و د. علـي السنوسـي محمـد و د. محمـد راغـب نزال، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ – 2007م، ١/ ٣٤٢.

15. تمهيد القواعد، ١/ ٣٤٢.
16. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١/ ١٤٣.
17. شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٤٣.
18. ينظـر: علـل النحـو، محمـد بـن عبـد الله بـن العبـاس، أبـو الحسـن، ابـن الـوراق، ت(381هـ)، تحقيـق: محمـود جاسـم محمـد الـدرويش، مكتبـة الرشـاد، الريـاض، السـعودية ط1، 1420هـ - 1999م، ١/ ١٦٤.
19. المغني في النحـو، تقـي الـدين أبـو الخير منصـور بـن فـلاح اليمني النحـوي، ت(680هـ)، تحقيـق: عبـد الـرزاق عبـد الـرحمن السـعدي، دار الشـؤون الثقافيـة العامـة، بغـداد، ط1، 1999م، ١/ ١٦١.
20. سورة البقرة، من الآية: 128.
21. ينظـر: ضـياء السـالك إلى أوضـح المسـالك، محمـد عبـد العزيـز النجـار، مؤسسـة الرسـالة، ط1، 1422هـ - 2001م، ١/ ٦٤.
22. سورة الأحزاب، الآية: ٤٣.
23. شـرح لبـاب الإعـراب، أحمـد بـن محمـد بـن علـي الغنيمي، ت(1044هـ)، مـن أول البـاب الثالـث، (بـاب المنصوبـات)، إلى آخـر الكتـاب، تحقيـق: بـدر بـن محمـد بـن خلـف، إشـراف: الدكتـور عبـد الله بن سالم الدوسري، أُطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٤١.
24. ينظر: الكتاب، ١/ ١٨.
25. شـرح اللمـع، علي بـن الحسـين الأصـفهاني البـاقولي، ت(543هـ)، تحقيـق: إبـراهيم بـن محمـد أبـو عبادة، دار الثقافة والنشر، ط1، 1411هـ - 1990م، ٢٥٣.
26. ينظر: شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٢٩ - ١٣٠.
27. اللبـاب في علـل البنـاء والإعـراب، أبـو البقـاء عبـد الله بـن الحسـين بـن عبـد الله العكبري البغـدادي محـب الـدين، ت(616هـ)، تحقيـق: د. عبـد الإلـه النبهـان، دار الفكـر، دمشـق، ط1، 1416هـ - 1995م، ١/ ١٠٢.
28. شـرح المفصـل، موفـق الـدين أبـو البقـاء، يعـيش بـن علـي بـن يعـيش الموصـلي، ت(643هـ)، تحقيق: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، ٣/ ٢١٤.
29. شـرح ابـن عقيـل على ألفيـة ابـن مالـك، قاضـي القضـاة، بهـاء الـدين بـن عبـد الله بـن عقيـل العقيلي الهمـداني المصـري، ت(769هـ)، تحقيـق: محمـد محيي الـدين عبـد الحميـد، دار التراث، القاهرة، ط2، 1400هـ - 1980م، ١/ ٥٨.
30. لسـان العـرب، محمـد بـن مكـرم بـن على، أبـو الفضـل، جمـال الـدين ابـن منظـور الأنصـاري الرويفعي الإفريقي، ت(711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، - مادة حرز -.
31. ينظر: علل النحو، ١/ ٨١ - ٨٢ - ٨٣.

32. ينظر: شرح ألفية ابن مالك، المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت(790هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد إبراهيم البنا، وعيادة بن عيد الثبيتي، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ - 2007م، ٢٤.
33. شرح لباب الإعراب، ٢٨٣.
34. ينظر: المقتضب، ١/ ١٤٤.
35. ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، ت(377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط1، 1389هـ - 1969م، ١/ ١٤٨.
36. ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري، ت(889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، السعودية، ط1، 1423هـ - 2004م، ١/ ٤٢٠ - ٤٢١.
37. سورة المسد، الآية، ١٢.
38. سورة القمر، من الآية، ٢٧.
39. سورة العنكبوت، من الآية، ٣١.
40. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ١/ ٤٢٠ - ٤٢١.
41. سورة الفاتحة، الآية، ٢.
42. سورة الكهف، من الآية، ٣٣.
43. سورة الحج، من الآية، ٢٥.
44. سورة الأنفال، من الآية، ٧٥.
45. ينظر: إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، ت(767هـ)، تحقيق: د. محمد عوض بن محمد السهلي، - قسم من هذا الكتاب هو أُطروحة دكتوراه للمحقق- أضواء السلف، الرياض، ط1، 1373هـ - 1954م، ١/ ٤٧٣ - ٤٧٤.
46. ينظر: لسان العرب، مادة حرز.
47. ينظر: المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، ت(567هـ)، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1392هـ - 1972م، ١/ ٧١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٣/ ٢٢٢.
48. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/ ٤٨.
49. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٧٤.
50. سورة العنكبوت، الآية ٤٤.
51. ينظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، ت(170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ، 1405هـ - 1985م، ١/ ٢٩٢.
52. شرح لباب الإعراب، 245 – 246.

53. ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت(337هـ)، تحقيق: مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط، 1378هـ - 1959م، ٢٧١.
54. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، ت(745هت)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، د ت، 1/ 152 – 153.
55. شرح التسهيل، الحسن بن قاسم المرادي، ت(749هـ)، تحقيق: محمد عبد الله محمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 1427 – 2006م، 89.
56. تمهيد القواعد، 1/ 149.
57. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، قاضي القضاة بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، ت(769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مكتبة الملك فهد، السعودية، ط2، 1422هـ - 2001م، 1/ 25.
58. ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني، ت(827هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1403هـ - 1983م، 1/ 137.
59. ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل، خالد بن عبد الله الأزهري، المعروف بالوفاد، ت(905هـ)، دراسة وتحقيق: أُطروحة دكتوراه، إعداد الطالبة: ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أُم القرى، المملكة العربية السعودية، 1418هـ - 1998م، 26.
60. الكتاب، 1/ 18.
61. ينظر: المقتضب، 3/ 331.
62. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ت(471هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ط2، 1982م، 1/ 203.
63. ينظر: شرح المفصل، 10.
64. ينظر: أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت(577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ- 1999م، 75.
65. المقتضب، 3/ 331.
66. النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت(476 هـ)، تحقيق: الأُستاذ رشيد بالحبيب، مطبعة فضالة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1420هـ - 1999م، 1/ 190.
67. ينظر: شرح السيرافي، 1/ 237 – 238.
68. ينظر: المرتجل في شرح الجمل، 1/ 71.
69. اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 117.
70. ينظر: المصدر نفسه والموضع نفسه.
71. ينظر: رأيه في شرح التسهيل للمرادي، 89، وشرح ابن عقيل، 74.
72. ينظر: النكت، 1/ 190.

73. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 1/ 147.
74. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، ت(900هـ)، تحقيق: حسن محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م، 1/ 40.
75. ينظر: نحو التيسير، (دراسة ونقد منهجي)، الدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ - 1984م، 113 – 114.
76. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات، عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري، ت(577هـ)، تحقيق: اميل بديع يعقوب، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م، ٢/ ٤٠٤.
77. شرح لباب الإعراب، ٥٧٠ - ٥٧١.
78. ينظر: الإنصاف، ٢/ ٤٠٢.
79. ينظر: رأيه في شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، ت(672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، د ت، ٣/ ١٥٠٩.
80. ينظر: رأيه في ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ت(802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م، ٥٩.
81. ينظر: الإنصاف، ٢/ ٤٠3.
82. البيت من الكامل للأخطل، في ديوانه، ١١٨، ديوان الاخطل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ - 1994م.
83. ينظر: الإنصاف، ٢/ ٤٠٣.
84. البيت من الكامل، لبشر بن خازم، ديوانه، ١٠٥، ديوان بشر بن خازم، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1994م.
85. ينظر: الإنصاف، ٢/ ٤٠١.
86. الإنصاف، ٢/ ٤١٩.
87. البيت من المتقارب، لعباس بن مرداس، ديوانه، ٣١٢، ديوان العباس بن مرداس، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ - 1991م.
88. ينظر: الإنصاف، ٢/ ٤٠٨.
89. البيت من الهزج، لذي الإصبع العدواني، ديوانه، ٤٨، ديوان ذي الاصبع العدواني، مطبعة الجمهور، الموصل، د ط، 1393هـ - 1973م.
90. ينظر: الإنصاف، ٣/ ٢٠٩.

91. سورة هود، من الآية، 68، قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى، المعروف بابن مجاهد، ت(324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1972م، 337.
92. شرح كتاب سيبويه، 1/ 193.
93. ينظر: الإنصاف، ٣/ 418.
94. المقتضب، 3/ 354.
95. الكتاب، 1/ 26.
96. ينظر: رأيه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي، 1/ 192.
97. ينظر: المصدر نفسه والموضع نفسه.
98. ينظر: شرح ابن عقيل، 78/1.
99. ألفية ابن مالك، 12/1.
100. شرح لباب الإعراب، 189.
101. الكتاب، 21/1.
102. ينظر: النكت، 194/1- 195.
103. ينظر: المقتضب، 309/3.
104. ينظر: الأصول، 79/2.
105. ينظر: شرح المقدمة المحسبة، 106.
106. ينظر: شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو، عثمان بن الحاجب النحوي، ت(646هـ)، تحقيق: د. موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1400هـ - 1980م، 136.
107. الأصول في النحو، 79/2.
108. ينظر: تمهيد القواعد، 247/1.
109. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ت(672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ - 1990م، 41/1.
110. تمهيد القواعد، 247/1.
111. ينظر: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي، ت(1089هـ)، تحقيق: مصطفى الصادق الفري، مطابع الثورة، بنغازي، ليبيا، د ط، د ت، 284/1.
112. شرح التسهيل للمرادي، 87.
113. ينظر: رأيه في شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ت(686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996م، 1/ 106، وشرح المفصل، 1/ 166.

The grammatical vowel in the syntax of the nouns in the book Explanation of the chapter of the syntax by Ahmad Al-Ghunaimi1044 AH

Researcher: Omar Mohammed Dalaf
College of Education for Humanities-Anbar University
Oma21h2025@uoanbar.edu.iq

Assist Prof. Dr. Khalil Ibrahim Allawi
College of Education for Human Sciences-Anbar University

Keywords: The vowel، the grammar، Ahmed Al-Ghunaimi، the Arabizer of the names

Summary:

This research deals with the grammatical reason in the Arabic of the names in the book Sharh Lubab Al-Arab by Ahmad Al-Ghunaimi 1044 AH، and the grammatical reason is of great importance، due to its connection to the grammatical lesson، just as the reason showed the mental efforts that were enjoyed by grammarians، and the reason was in the first and second century AH clear and free of Analogy، as for its situation in the fourth century AH، it was different from what it was، as it became complicated because of the mixing of grammar with other sciences، especially dialectics. Al-Ghunaimi is one of them.